الحكم المحلي التشاركيالمقدمة

الحكم المحلي التشاركي للغالبية العظمى من الناس ، بغض النظر عن الأوضاع السياسية ، هو المستوى الأكثر سهولة من المشاركة مع السلطة العامة ومؤسسات الدولة. إنها الآلية والقناة الأقرب إلى الناس للوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص لتحسين حياتهم ، والمشاركة في العمليات العامة حيث يتم اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم ، ولممارسة حقوقهم والتزاماتهم. يعتقد جرينس أن الحكم المحلي الفعال بطريقة تشاركية هو مفتاح التنمية الشاملة والمستدامة.

الرؤية

تتمثل رؤية جرينس في تحسين نوعية حياة الناس في كل من المناطق الحضرية والريفية ، وتقليل عدم المساواة بجميع أشكالها عبر المجتمع وفي نفس الوقت تعزيز العلاقات بين الناس والمؤسسات العامة. تتمثل الرؤية في جعل الحكم المحلي أداة للحياة المستدامة يقودها المجتمع.

الهدف

الهدف من حزب جرينس هو السعي من أجل ديمقراطية يتمتع فيها جميع المواطنين بالحق في التعبير عن آرائهم ، ويكونون قادرين على المشاركة بشكل مباشر في القرارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على حياتهم بحيث تكون السلطة والمسؤولية تتركز في المجتمعات المحلية.

خطة العمل

يعترف حزب جرينس بالدور القيم للحكومة المحلية كطبقة حكومية ، وفي الحكم المحلي ، وفي تمثيل القضايا المحلية وتقديم الخدمات المجتمعية الأساسية. لذلك ، فإن جرينس يقوم بما يلي من الأمور: -

الديمقراطية المحلية

- ضمان اتخاذ القرارات على المستوى الأقرب إلى الناس والمجتمعات
- التأكد من أن إجراءات الحكومات المحلية تعزز الرفاهية الاجتماعية والبيئية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات التي تخدمها
- دعم المجالس البلدية لاستكشاف ومحاولة إجراءات صنع القرار الديمقراطي التشاركية والتعاونية ، بما في ذلك وضع الميزانية
- إنشاء آلية تسمح للناخبين بتقرير من يدير السلطات المحلية

الحكم المحلي

- مساعدة الناس على تطوير الحكم الحملى الفعال وجدول أعمال التنمية المحلية الذي يدعم مجموعة من الجهود في مجموعة متنوعة من السياقات - الريفية والحضرية والساحلية والبحرية - في كل من البيئات المستقرة والمتأثرة بالأزمات
- إنشاء هياكل وأنظمة للحوكمة متعددة المستويات من خلال تطوير السياسات والمؤسسات والقدرات ، وتطوير أنظمة مدفوعة محليًا لتقديم الخدمات
- نهج وتسهيل التعاون الإنمائي بين الأقاليم لتعزيز القدرة المحلية من أجل التنمية المستدامة
- تقديم المدخلات الرئيسية في أنظمة الحكم المحلي - تسهيل المساءلة الديمقراطية ، وتعزيز سيادة القانون والأمن ، وتقديم الخدمات وإدارتها
- توفير المدخلات الرئيسية في أنظمة الحكم المحلي - تعزيز الموارد المالية والتمكين ، وتجهيز جمع المعلومات المكانية وإدارتها ، وتسريع تكوين رأس المال الاجتماعي
- دعم اللامركزية والحكم المحلي والتعاون الإنمائي والتنمية الاقتصادية المحلية بأهداف مستدامة
- دعم المؤسسات ومبادرات الحكومة المحلية في توطين أجندة التنمية لما بعد عام 2015م وأهداف التنمية المستدامة
- العمل مع الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين المختلفين للمساعدة في معالجة أوجه عدم المساواة ، ومنع النزاعات العنيفة ، وضمان أن تكون تدابير المساواة مستجيبة للنوع الاجتماعي وشاملة وفعالة

نصوص الأحكام

- التأكد من أن المناطق المختلفة لديها هياكل حكومية مناسبة حيث قد يكون لها احتياجات مختلفة من حيث الهيكل التنظيمي
- تعزيز التمثيل متعدد الأحزاب في الإجراءات الانتخابية لحوكمة الهيئات المحلية - فالسلطات المحلية التي تديرها حكومات الحزب الواحد ، أو رؤساء البلديات المنتخبون بشكل مباشر ، لا تصب في مصلحة الديمقراطية المحلية
- التأكد من ظهور عضوية المرشحين في الأحزاب السياسية ، إن وجدت ، على ورقة الاقتراع ، وذلك حرصًا على الشفافية
- إلغاء التبرعات للمستشارين والمرشحين الانتخابيين من المطورين العقاريين
- السماح بدمج المجالس المحلية فقط عندما تكون مدعومة بشكل واضح من المجتمعات المحلية وتستند إلى سياسة سليمة تحدد بشفافية الفوائد البيئية والمالية والاجتماعية
- التأكد من أن المجالس المحلية تعمل بشكل أسرع وأكثر كفاءة لتسهيل التنمية المقاومة للمناخ بما في ذلك الميزانية المناسبة وتخصيصات الموظفين
- الاحتفاظ بقدرة الحكومة المحلية على الدفاع عن مصالح المجتمع المحلي للمجتمعات والحكومات الأخرى
- ضمان أقصى قدر من مشاركة المجتمع والالتزام بهذه النصيحة ، بما في ذلك في الإجراءات التداولية ، من أجل تطوير الاستراتيجيات والخطط والميزانيات للبلديات
- تقييد الأحكام التي تسمح للمجالس المحلية بالنظر في الأمور في جلسة مغلقة على تلك التي تكون ضرورية للغاية لحماية خصوصية الأفراد ، أو بعض المسائل التعاقدية أو القانونية
- التأكد من أن المجالس المحلية تقدم السياسات والخطط التي تؤثر على المجتمعات من خلال الإجراءات تشاور واضحة بلغة واضحة ، بالإضافة إلى لغات متعددة تعكس تلك المجتمعات
- اشتراط أن تكون مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية هي الأساس لجميع سياسات وممارسات الحكومة المحلية
- ضمان حقوق المجتمعات في الحكم الذاتي
- الدعوة إلى إجراء انتخابات الحكم المحلي على أساس التصويت التفضيلي
- دعم إصلاح الضرائب الفيدرالية / ضريبة الولاية من أجل توفير الموارد المناسبة للمجتمع والخدمات البيئية وزيادة الإنصاف عبر مجالات الحكومة
- الإقرار بقيمة الخدمات ، ولا سيما الخدمات البيئية والاجتماعية المجتمعية ، التي تقدمها الحكومات المحلية إلى المجتمع بما يتجاوز ولايتها الأساسية
- التأكد من أن أي أموال مخصصة للحكومات المحلية للبنية التحتية تهدف إلى زيادة رأس المال الاجتماعي والاقتصادي
- زيادة قدرة الحكومة المحلية على زيادة الإيرادات من خلال مساعيها الخاصة والمشاريع المحلية
- التأكد من أن حكومات الولايات لا تعيق قدرة الحكومات المحلية على تحقيق كفاءة التكلفة والاستدامة
- توعية أعضاء المجلس وموظفي المجلس بأهمية اتخاذ القرارات التي تجسد رؤية المجتمع
- ضمان تواجد الهيئة لمعايير الحكومة المحلية من أجل تعزيز السلوك الأخلاقي للمستشارين
- التأكد من أن المجالس لا تتبنى أوامر دائمة من شأنها إسكات المعارضة
- اعتماد مدونة سلوك مشتركة عبر الحكومات المحلية
- مكافحة الإقصاء المنهجي للجماعات العرقية والإثنية والدينية
- التماس دعم الحركات الشعبية وغيرها من منظمات المجتمع المدني العاملة من أجل حكومة ديمقراطية وشفافة وخاضعة للمساءلة ، على جميع المستويات من المستوى المحلي إلى العالمي
- دعم حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات الرسمية ووسائل الإعلام الحرة والمستقلة

المشاركة المجتمعية

- تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين على المستوى المحلي لزيادة مشاركة المجتمع وقدرته وإدماج الفئات المهمشة
- إضفاء اللامركزية على القدرات المؤسسية وتعزيزها على المستويات المحلية للحكومة
- إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة من خلال السياسة والتنفيذ والرصد على المستويات المحلية
- اعتماد النهج القائم على المنطقة لقضايا الاستقرار والهجرة والنزوح
- ضمان المشاركة المتساوية للمرأة في اتخاذ القرار والتمثيل في الحكومة المحلية

الديمقراطية التشاركية

- بناء مؤسسات القاعدة الشعبية التي تمكّن من اتخاذ القرارات مباشرة على المستوى المناسب من قبل المتضررين ، بناءً على الأنظمة التي تشجع الحيوية المدنية والعمل التطوعي والمسؤولية المجتمعية
- التأكد من أن الممثلين المنتخبين ملتزمون ومحاسبون على مبادئ الشفافية والمصداقية والمساءلة في الحكم
- التأكد من أن جميع الأنظمة الانتخابية شفافة وديمقراطية ، وأن هذا يتم فرضه بموجب القانون
- أتخاذ سجل إلزامي للمصالح المالية وغير المالية للممثلين المنتخبين وكبار الضباط ، والذي سيكون مفتوحًا للتفتيش العام بما في ذلك جميع التبرعات
- سن قانون ينص على إجراء استفتاءات بشأن أي قرار حكومي بناءً على نسبة مئوية محددة من ناخبي تلك الهيئة
- ضمان مساءلة الحكومة على جميع المستويات أمام الناخبين خلال الانتخابات
- اتخاذ الخطوات التشريعية اللازمة لإتاحة الفرصة لناخبي أي ممثل لتقديم التماس لاستدعاء أي شخص منتخب

الهوية والسرية

- التأكد من الحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بالهوية الفردية ، ما لم يتم التنازل عن هذه السرية باتفاق محدد أو ما لم يتم تجاوزها بموجب مصلحة عامة محددة ينص عليها القانون على أنها تجاوز السرية
- التأكد من وجود توازن بين حاجة الحكومة نيابة عن المجتمع لحصول المعلومات والاحتفاظ بها لتحديد المواطنين الأفراد والحقوق المدنية للأفراد ، ولا سيما تلك المتعلقة بالسرية
- التأكد من أن الحقوق المدنية للأفراد هي السائدة ، ما لم يتم التنازل عنها بموجب اتفاق محدد أو يتم تجاوزها بموجب مصلحة عامة محددة ينص عليها القانون على أنها تغلب على السرية
- حظر المراقبة الروتينية للمواطنين الذين يحتجون ضد الحكومة
- إنشاء تقارير إلزامية بشأن خرق البيانات لجميع الدوائر الحكومية والشركات والبنوك والأحزاب السياسية

الإدارة العامة

- اتخاذ القرارات واتخاذ الإجراءات في جميع أنحاء الحكومة المحلية على أساس مبدأ التبعية أنه لا يوجد شيء يمكن القيام به بشكل مركزي إذا كان يمكن القيام به بشكل جيد متساو ، أو بشكل أفضل ، محليًا
- اتخاذ جميع القرارات السياسية الرئيسية ، التي تؤثر على حياة الناس ، من خلال مشاركتهم الفعالة من خلال الإجراءات التي تتطلب نقاشًا مفتوحًا ومستنيرًا بدلاً من مجرد التصويت دون أي مناقشة
- تشجيع التعاون فيما بين الأحزاب باستخدام نموذج الفضاء المفتوح لتطوير اتخاذ القرار الديمقراطي الشامل في المجتمعات المحلية
- إتاحة الوصول إلى المعلومات التي يحتاجها الجمهور حتى يتمكن من المشاركة في اتخاذ القرار
- ضمان حرية المعلومات ، وانفتاح الحكومة وإجراءاتها حتى يتم تطوير عملية أكثر ديمقراطية ومجتمع لامركزي
- جعل المجتمعات تعتمد على نفسها من حيث إنتاج الغذاء والمياه والاستخدام المستدام للموارد والعمالة
- التأكد من أن الخدمات العامة تأخذ دائمًا في الاعتبار الآثار الاجتماعية والبيئية الأوسع لأعمالها
- التأكد من أن إجراءات الحكومة تخضع لسيادة القانون ، والتي يجب أن تشرف عليها هيئة قضائية مستقلة
- نشر الوعي بضرورة قيام البرلمان المركزي بالمساعدة الفعالة في عملية اللامركزية

الرقابة

- سن قانون لإنشاء لجنة لحقوق المواطنين ، والتي ستكون مخولة بتلقي شكاوى سوء الإدارة في أي هيئة عامة ، للتحقيق فيها والتوصية بالتعويض ؛ وتختص هذه اللجنة بتلقي الشكاوى من أي مواطن أو مجموعة من المواطنين
- التأكد من إنشاء مكتب أمين المظالم ومنح أمين المظالم سلطة التحقيق في الشكاوى التي تؤثر على جميع أو معظم المواطنين في منطقة الحكومة المحلية
- استحداث هيئة مستقلة لتدقيق الإحصائيات والمالية لتجنب التلاعب بها من قبل الدوائر الحكومية

التمويل

- التأكد من عدم وجود ضرائب بدون تمثيل
- توفير الموارد المناسبة للوفاء بتكاليف المسؤوليات الجديدة الممنوحة من قبل الحكومة
- التأكد من نشر سجل لجميع التبرعات المقدمة للحكومة المحلية أو تبرعات الأطراف ذات الصلة

المالية

- تطوير نظام حكومي وإداري يلبي على أفضل وجه احتياجات وتطلعات المواطنين وتحديات المستقبل ، في حدود الاستدامة بما في ذلك استخدام الموارد مثل حماية ممرات الحياة البرية الرئيسية والممرات المائية
- اتخاذ قرارات النفقات العامة على المستوى المحلي التي تؤثر على البيئة المباشرة والمجتمع
- تسهيل إجراءات المساءلة للجمهور بما في ذلك جميع القرارات المالية
- التأكد من أن المجالس توجد لديها سلطة تقديرية بشأن صلاحيات زيادة الإيرادات التي ترغب في استخدامها ضمن الإرشادات العامة

الإصلاح الانتخابي

- ضمان إجراء الانتخابات على مستويات الحكم المحلي من خلال أنظمة انتخابية تنص على التناسب بحيث يتم تمثيل التطلعات والآراء السياسية لكل منطقة
- سن قانون ليخفض سن التصويت في جميع الانتخابات إلى 16 سنة
- التأكد من أن جميع فترات الممثلين المنتخبين في جميع مستويات الحكومة محددة من حيث المدة
- التأكد من أن العملية مفتوحة وشاملة ، ولا تسعى إلى وضع عقبات غير ضرورية في مكانها والتي قد تمنع الأفراد من السعي للانتخاب

المراجع :

https://www.globalgreens.org/globalcharter
https://www.greenparty.ca/en/platform/good-governance
https://www.cagreens.org/elections/propositions
https://policy.greenparty.org.uk/pa.html
https://www.greens.org.nz/local_government_policy
https://greens.org.au/vic/policies/local-government-policy
https://greens.org.au/vic/policies/local-government-policy
https://greens.org.au/wa/policies/local-government
https://indiagreensparty.org/policies/participatory-democracy/
https://www.undp.org/content/undp/en/home/2030-agenda-for-sustainable-development/peace/conflict-prevention/stategyening-local-governance.html
https://www.undp.org/content/undp/en/home/ourwork/democracy-governance-and-peacebuilding/responsive-and-accountable-institutions/local-governance-and-local-development/